ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر
Views on News

بتاريخ: 7 مارس 2024 العدد: 700 المصدر: البنك المركزي المصري

اجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية

تأثر الاقتصاد المحلي في الآونة الأخيرة بنقص الموارد من العملات الأجنبية مما أدى إلى ظهور سوق موازية لسعر الصرف وتباطؤ النمو الاقتصادي. واستمرت التداعيات الخارجية الناجمة عن الضغوط التضخمية العالمية في التراكم تزامناً مع تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات متتالية. وقد أدت تلك الصدمات وتداعياتها إلى ارتفاع حالة عدم اليقين وتوقعات التضخم، مما زاد من الضغوط التضخمية.

رابط الخبر

يأتي هذا العدد من رأي في خبر كتعليق على البيان الاستثنائي للجنة السياسة النقدية بالأمس، وكذلك إعلان كل من صندوق النقد الدولي والسيد رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفي مدبولي، عن توقيع اتفاق تمويلي جديد مع الصندوق.

في هذا الإطار يطرح المركز الملاحظات الآتية:

1. بداية يرحب المركز بتبني المرونة في سعر الصرف؛ حيث إنه كان إجراء ضروري ولا يمكن تفاديه، بل إنه تأخر كثيرا، لأن الأصل في الأمور هو مرونة سعر الصرف و ليس تثبيته، و لكن الأهم والأخطر هو وصول المنظومة الاقتصادية إلى شلل كامل، وفقدان للثقة في الاقتصاد المصري نتيجة لمشكلة الدولار، الأمر الذي كاد أن يقضي على الاستثمار المحلي والأجنبي والتصدير في ظل الفجوة الضخمة بين العرض والطلب من الدولار، والتي نتج عنها ظهور سوق موازية بضعف سعر الدولار الرسمي، ناهيك عن تأثيره علي المواطنين.

2. من المتوقع أن يتذبذب سعر الصرف بشكل كبير في الفترة المقبلة قبل أن يستقر على السعر الذي يحقق التوازن في السوق، وتختفي معه السوق الموازية، وهو سعر أقل بكثير من الأسعار التي وصلت إليها السوق الموازية سابقا، لأن جزء كبير من الزيادة ارتبط بتوقعات زيادة سعر الصرف في سوق شديد الحساسية لهذه التوقعات. ولكن خطوة توحيد سعر الصرف بالتأكيد في الاتجاه الصحيح وإن كانت لن تكفي وحدها لحل المشكلة الاقتصادية الحقيقية لمصر كما نشير لاحقا.

3. مع الإعلان عن التوجه لسعر صرف موحد يأتي البيان الاستثنائي للجنة السياسة النقدية كذلك بزيادة جديدة وكبيرة في سعر الفائدة، مع التكرار أكثر من مرة في البيان على أن هذا الإجراء يهدف إلى السيطرة على التضخم. وهنا نتساءل عن توقيت هذا الإجراء بالتزامن مع التعويم، ومدى تقييم مزاياه وعيوبه، خصوصا في ظل تأثيره المحدود على التضخم لعدم ارتباط الأخير بضغط الطلب على السلع ولكن بزيادة التكلفة، وكذلك في ظل وجود وسائل أخرى لتبني سياسة نقدية انكماشية، كما يطلب الصندوق بعيدا عن رفع سعر الفائدة، مثل مراجعة الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

4. ارتباط التضخم بشكل أساسي بزيادة التكلفة يعني أن تبني سياسة الزيادة المستمرة في سعر الفائدة يزيد من المشكلة بدلا من حلها، فهو يزيد تكلفة الاقتراض الاسمية، ويترجم عمليا بزيادة في الأسعار، بالإضافة لزيادة ما تتحمله وزارة المالية من تكلفة الفوائد على الديون، فضلا عن تأثيرها الطارد لأي استثمار إنتاجي لاستحالة تحقيقه عائد يصل إلى ٢٧٪! كما أنه من المتوقع أن يؤثر توحيد سعر الصرف تلقائيا على التضخم بشكل تدريجي، ولكن بما أن الإجرائين تم اتخاذهم معا بالفعل، نتمني ألا يكون تزامنهما ذو تأثير سلبي كبير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

5. توقيع الاتفاق الجديد مع الصندوق والمشروع الاستثماري الكبير الذي دخلت فيه مصر مع إجراءات التعويم بالتأكيد يعيد الحياة للمنظومة الاقتصادية، بالرغم من معاناة المواطن خصوصا محدودي الدخل من التضخم، ولكن من الهام الإشارة إلى أن استعادة الثقة في الاقتصاد المصري لن تتحقق بشكل كامل إلا بعد الوفاء بالتزامات القطاع الخاص المحلي والأجنبي المتأخرة بشكل كبير.

6. هذه الثقة الجديدة من المجتمع بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص هي في كل الأحوال استعادة ثقة محدودة نتيجة لحل أزمة الدولار. ولكن مشكلة الدولار ليست إلا عرض للمشكلة الأكبر، ألا وهي أسلوب إدارة موارد الدولة، وتحديد الأولويات والأدوار في المنظومة الاقتصادية (وقد سبق الإشارة إليها عدة مرات في أعداد سابقة من "رأي في خبر"، ودراسات بحثية سابقة للمركز).

7. إصلاح جذور المشكلة يتطلب إصلاح مؤسسي كبير يخرج بمصر من الدائرة المفرغة من الديون والفقر واللجوء المستمر لصندوق النقد الدولي، إلى تحقيق قدرات اقتصادية تليق بموارد مصر الكبيرة، وتنتقل بها إلى مسار الدول المتقدمة في كل المجالات، لتختفي معها أعراض المشكلة من أزمة دولار أو تضخم أو بطالة أو فقر أو محدودية التصدير وغيرها.

8. أشار الدكتور مدبولي في البيان الصحفي إلى ترشيد وحوكمة الإنفاق، ودور أكبر للقطاع الخاص وجذب للاستثمار وخلق فرص عمل، وكذلك زيادة حزم الحماية الاجتماعية، وهي أهداف بالتأكيد سليمة ووعود صادقة، ولكن السؤال هو: إلى أي مدى سيتم تبني سياسات تختلف عن السياسات السابقة للحكومة في محاولة تحقيق نفس الأهداف بدون الوصول إلى نتائج ملموسة؟

9. المطلوب، وبشكل عاجل هو التنفيذ الجاد لبرنامج الصندوق مع تبني خطة سريعة لإصلاح مؤسسي كامل في الدولة حتى تنتقل مصر من حزم الحماية الاجتماعية إلى فرص عمل حقيقية في كل المجالات نتيجة لنشاط اقتصادي كبير، وجذب للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، استثمار محلي وأجنبي، مع ارتقاء كبير بمنظومتي التعليم والصحة؛ للاستفاده بشكل جاد من ثروة مصر البشرية، وبذلك يمكن أن نصل إلى منظومة اقتصادية واجتماعية قوية تحقق الحراك الاجتماعي وزيادة دخل الأفراد والدولة بدون أعباء لارتباطها بنشاط اقتصادي يليق بموارد مصر.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ECES 2024 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.